طبّقها في «التحويل الخارجي الفوري» باستخدام شبكة ريبل

«بيتك».. سبّاق في الاستفادة من «البلوكتشين»

مازن الناهض والإدارة التنفيذية مع باتريك شويردتفيغر في افتتاح البرنامج

شارك بيت التمويل الكويتي «بيتك»، في برنامج تدريبي متقدم عن تكنولوجيا البلوكتشين، ضمن إطار الاهتمام بتطوير المواهب، والتعرف على آخر التطورات الرقمية في الصناعة المصرفية، بهدف تعزيز الريادة في تبني ومواكبة آخر وأحدث خدمات التكنولوجيا المالية FinTech والتحول الرقمي في الصناعة المصرفية، وتطبيق الذكاء الاصطناعي في العمليات التشغيلية ضمن مهنية عالية ومعايير عالمية.

وانطلقت الدورة على مدار يومين في فندق جي دبليو ماريوت، بتنظيم من معهد المتحدون العرب للتدريب، وبمشاركة كبيرة من موظفي ومسؤولي «بيتك»، وعدد من المشاركين من مؤسسات مالية مختلفة.

وتضمنت الدورة محاور متنوعة منها: التمييز بين البلوكتشين والدفاتر التقليدية، وهياكل قواعد البيانات المركزية، وأساسيات طريقة اعداد البلوكتشين، وفرص وتحديات تحويل البيانات دون الاتصال بالانترنت الى بيئة مناسبة لاحتياجات التسويق، واستراتيجيات الاستفادة من تقنيات البلوكتشين من منظور التسويق، وتكوين رأس المال مع العرض الاولي للعملة الرقمية المشفرة Crypto currency، وحالات الاستخدام المبكر (سلسلة الامداد، الهوية الرقمية، والدفع الرقمي) واستعراض الخبرة في بروتوكول وتقنية البلوكتشين، وغيرها من المحاور المهمة.

وشهد البرنامج التدريبي تفاعلا كبيرا بين المتدربين، اذ تضمن تقسيم المتدربين الى مجموعات، وتقديم عروض تقديمية لهم بحيث تقدم كل مجموعة أفضل ما لديها من أفكار، ثم تبادل الافكار حول التطبيقات العملية، ومناقشة كيفية تنفيذ الافكار، وتنفيذ الاستراتيجيات وفق خطط للتنفيذ.

وأدار البرنامج التدريبي المحاضر العالمي باتريك شويردتفيغر، وهو أحد رواد التوجهات في مجال التكنولوجيا بما في ذلك تكنولوجيا البلوكتشين والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. يذكر أن «بيتك» كان من السباقين في الاستفادة من تكنولوجيا البلوكتشين، من خلال بدء التشغيل الفعلي لخدمة «التحويل الخارجي الفوري» عبر الحدود باستخدام شبكة ريبل RippleNet، الذي يعد نقلة نوعية وتطورا استراتيجيا في منظومة الخدمات التي يقدمها «بيتك» للعملاء، حيث تجمع الخدمة بين العمل المصرفي والتطور التكنولوجي، وهذا يسهل على العميل اجراء التحويلات المالية عبر الحدود من خلال شبكة عالمية موثوقة واسعة الانتشار، ويدعم التكنولوجيا الجديدة المعتمدة على «البلوكتشين» في توفير افضل مستوى خدمة وفق مفاهيم السرعة والدقة والأمان على مدار الساعة.

خلال مؤتمر «إرنست ويونغ الكويت» السنوي للمستجدات الضريبية

الكويت ستؤجل تطبيق القيمة المضافة لـ 2021

- العصيمي: تهيئة البنية التحتية الضريبية وتجهيز الأنظمة المحاسبية لمواجهة التغيرات الضريبية
- الدسوقي: على الشركات البدء في مراعاة التبعات الضريبية للمعايير المحاسبية الجديدة

رباب الجوهري

طالب الشريك المدير في «إرنست ويونغ الكويت» وليد العصيمي الشركات الكويتية بضرورة الاستعداد جيدا لتطبيق القوانين الضريبة المستقبلية ومنها ضريبتا القيمة المضافة والانتقائية المزمع تطبيقهما خلال العامين المقبلين، مضيفا ان الأوضاع الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة تتطلب الحاجة الى تنويع الموارد الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار النفط والتغيرات التنظيمية ذات التأثير على الأنشطة التجارية في الكويت.ودعا العصيمي في فعاليات «المؤتمر السنوي للمستجدات الضريبية في الكويت» امس الشركات العاملة في الكويت الى ضرورة تهيئة البنية التحتية الضريبية وتجهيز الأنظمة المحاسبية التي تؤهلها الى مواجهة التغيرات المستقبلية في المجال الضرائبي. وأضاف ان المؤتمر يهدف إلى التوعية بأحدث المتطلبات الضريبية المحلية للشركات الإقليمية والدولية التي تعمل بالكويت لتمكينها من الاستعداد لعملية تقديم الإقرارات الضريبية للسنة المنتهية في 2018، بالإضافة الى مساعدة الشركات في الكويت على التأقلم مع أحدث التغيرات بالقطاع الضريبي والتنظيمي، بما في ذلك تلك الخاصة بهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت.

وليد العصيمي متحدثا (ريليش كومار)

الاتفاقية الإطارية

من جهته، قال الشريك في «إرنست ويونغ الكويت» ومسؤول الخدمات الاستشارية الضريبية بالقطاع الحكومي والقطاع العام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألوك شوك أن العالم يشهد اليوم تغيرات غير مسبوقة بالقطاع الضريبي والتنظيمي ما دفع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى اتخاذ بعض الإجراءات لمواكبة التطورات الضريبية الدولية، مشيرا الى ان هذه التغيرات تتطلب أن يتعين على الشركات الإقليمية والدولية اتخاذ الخطوات اللازمة للاستعداد للتعامل مع المستجدات في القطاع الضريبي والتنظيمي، مع الاستمرار في الامتثال، موضحا ان الكويت وقعت على الاتفاقية الإطارية لدول مجلس التعاون الخليجي المتعلقة بالقيمة المضافة وهي ملتزمة بها الأمر الذي يعزز إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالكويت.

وقال شوك: «يبدو أن الكويت في نهاية المطاف ستعتمد ضريبة القيمة المضافة وتطبقها بشكل اختياري ويتجلى ذلك في تصريحات الحكومة بأنه لا يمكن فرض ضرائب في الكويت إلا بالقانون»، مضيفا أن قانون ضريبة القيمة المضافة قيد النظر حاليا بمجلس الأمة ويستدل من ذلك على أن الحكومة تستعد لتطبيق الضريبة الأمر الذي يخضع لتصديق مجلس الأمة.

وحول المشهد الضريبي المتغير بالمنطقة، قال شوك يشهد العالم اليوم تغيرات غير مسبوقة بالقطاع الضريبي والتنظيمي، الأمر الذي دفع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى اتخاذ بعض الإجراءات لمواكبة التطورات الضريبية الدولية ويتعين على الشركات الإقليمية والدولية اتخاذ الخطوات اللازمة للاستعداد للتعامل مع المستجدات في القطاع الضريبي والتنظيمي، مع الاستمرار في الامتثال، كما ناقش شوك إدراج الكويت بقائمة الدول ذات الضرائب المنخفضة التي نشرتها هولندا، والتأثير المحتمل لهذا الأمر على المجموعات المتواجدة بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، هذا بالإضافة إلى المتطلبات الاقتصادية الخاصة بغالبية الدول التي لا تخضع للضريبة أو ذات الضرائب المنخفضة.

المعايير الدولية

من جهته، قدم الشريك في إدارة الضرائب في «إرنست ويونغ الكويت» أحمد الدسوقي نبذة حول أحدث التغيرات بالمعايير الدولية للتقارير المالية بما في ذلك المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 والأثر الضريبي، وذلك المتعلق بالإبلاغ لتلك التغيرات على الشركات الكويتية، مشيرا الى انه يتعين على الشركات البدء في مراعاة التبعات الضريبية للمعايير المحاسبية الجديدة نظرا لتأثيرها المباشر على البيانات المالية ولفت إلى متطلبات الإبلاغ الجديدة الواردة بتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 التي من شأنها التأثير على الوضع الضريبي للشركات العاملة في الكويت، مؤكدا انه ينبغي على تلك الشركات مراعاة تأثير الضريبة في بياناتها المالية بدلا من الانتظار لإدراج تلك التعديلات في إقراراتها الضريبية.

شهادات المخالصة

واستعرض الشريك بالوكالة في «إرنست يونغ الكويت» وليد عبدالفضيل شهادات المخالصة الضريبية للشركات الكويتية وكيفية الحصول عليها من وزارة المالية، مشيرا الى ان هذه الشهادات عبارة عن تخليص ضريبي يقدم للأطراف ذات الصلة للإفراج عن أي محجوز ضمان (نسبة 5٪) مقابل الضريبة أو تفادي حدوثه وأكد عبدالفضيل وجود صعوبات للحصول على تلك الشهادات من وزارة المالية تتمثل في حالة عدم التزام الشركات بالقوانين واللوائح الضريبية تدرج تلك الشركات في (القائمة السوداء) لدى وزارة المالية، مضيفا انه من الصعوبات أيضا شركات لم تصدر لها شهادات مخالصة ضريبية طبقا لعدم الالتزام الضريبي فضلا عن وجود تحدي آخر يتمثل في عدم تجديد الرخصة التجارية لتلك الشركات غير الملتزمة ضريبيا، لافتا الى انه من ضمن الصعوبات أيضا وجود شركات لم تحصل على الموافقة لانعقاد جمعياتها العمومية في حالة عدم الالتزام الضريبي. بدوره، استعرض المتخصص بالضرائب غير المباشر في «إرنست ويونغ» فنبار سكستون تطورات ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب غير المباشرة بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرا الي أن الكويت ستؤجل تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى 2021. وقال سكستون انه حسبما أعلن وزير المالية د.نايف الحجرف قد يتم تطبيق الضريبة الانتقائية على التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية في الكويت وتنفيذ قانون الضريبة الانتقائية في العام الحالي.

جانب من الحضور

«الرويح وشركاه» و«Al ـ Hossam Legal» مستشاران قانونيان في خصخصة البورصة

قام كل من مكتب ASAR ـ الرويح وشركاه، ومكتب ـ Al Hossam Legal الطرقي وشركاه بتقديم المشورة القانونية كجزء من الهيئة الاستشارية لهيئة أسواق المال فيما يتعلق بخصخصة بورصة الكويت والتي انتهت بقيام الهيئة بترسية نسبة 44٪ من أسهم رأس مال بورصة الكويت من خلال عملية مزايدة، أسفرت عن فوز العرض المقدم من التحالف الذي يضم كلا من بورصة أثينا، شركة الاستثمارات الوطنية، شركة الأولى للاستثمار ومجموعة أرزان المالية.

وتعتبر هذه الصفقة التاريخية للخصخصة بمنزلة سابقة وعلامة مميزة في الكويت نظرا لطبيعة وتبعات الصفقة من حيث إشراك الشركات العالمية الكبرى بما في ذلك بعض مشغلي الأسواق المالية الرائدة في العالم والمؤسسات المالية المحلية.

وبهذه المناسبة، قال المستشار في ASAR روبرت ليتل: «تمكنا من إكمال عملية المناقصة لهذه الصفقة التاريخية بنجاح، ونظرا لعدد المواضيع المختلفة التي تم التعرض لها في سياق عملية المناقصة، فإننا فخورون بالطريقة التي تم بها تطبيق القوانين الكويتية على الصفقة (ومنها قانون إنشاء هيئة أسواق المال) وكيفية استيعابها لعملية المناقصة وتماشيها مع حجمها، حيث تم اختبارها تحت ضغط هذه الصفقة. فإن هذه الصفقة هي مثال على التزام مكتبنا الدوري بتقديم خدمة ممتازة لعملائنا، وأن عملاءنا هم دائما في سلم أولوياتنا، وأن نجاح عملائنا يشكل نجاحا لنا وسنحافظ على هذا المبدأ».

لقطة لممثلي مكتب المحاماة

من جهته، قال المستشار القانوني والشريك المدير في Al_Hossam Legal حسام عبدالله: «لقد تطلبت عملية الخصخصة جهودا مضنية من قبل فرق متخصصة مختلفة، بما في ذلك الفريق القانوني الذي عمل لمدة عام تقريبا على العملية وقضى ما يزيد على 1000 ساعة عمل عليها. وقد نتج عن ذلك عملية مناقصة تنافسية سليمة من الناحية القانونية وشفافة وناجحة. تم التعامل مع جميع الافتراضات والسيناريوهات دون ترك أي احتمال دون معالجة. نحن فخورون بأن نكون جزءا من هذا المسعى الوطني وساهمنا في رؤية الكويت 2035 وما بعدها».

بدوره، قال الشريك في ASAR إبراهيم ستوت: «نحن فخورون للغاية بالعمل مع هيئة أسواق المال على هذه الصفقة الكبيرة والمعقدة. ونعتقد أن المعاملات من هذا القبيل أساسية لنمو اقتصاد الكويت، خاصة بالنظر إلى مشاركة المؤسسات المالية المحلية».

وأضاف ستوت: «نحن نقدر الثقة التي وضعتها هيئة أسواق المال في مكتبنا ونحن نتطلع إلى الاستمرار في مساعدة عملائنا في الوصول إلى أهدافهم الاستراتيجية».

دراسة

التركيبة السكانية والأواني المستطرقة!

- انخفاض مؤهلات العمالة يجر الكويت إلى نمو لن يصل لمستوى التنمية
- قوة الواقع فرضت احتكار جنسيات محددة لقطاعات اقتصادية عديدة

غادة عبدالله الفارس
@GhadaALKuwait
E_mail:q8ghd3@gmail.com

استعرضت الكاتبة غادة الفارس في دراسة خصت بها «الأنباء» حول التركيبة السكانية وتأثيرها على سوق العمل في الكويت، أهم المشاكل «الخطيرة» التي قد تواجهها البلاد من جراء استقطابها لعدد كبير من العمالة غير الماهرة والأمية، حيث رأت أن الأجوبة المتعلقة بعدد الوافدين ومؤهلاتهم ينبغي تحليلها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مع وضع شروط للقادم منهم للعمل في الكويت تتناسب مع الاحتياجات التنموية، محذرة في الوقت عينه من الركون إلى مورد أحادي وهو النفط وما قد يسببه من اختلالات اقتصادية.

لكن ما علاقة كل ما سبق بـ «الأواني المستطرقة»؟!

هذا ما سوف تجيب عنه السطور التالية:

في مادة العلوم أجرينا تجربة الأواني المستطرقة، وهي مجموعة من أواني الاختبار متصلة ببعضها البعض، يتم وضع حواجز تفصلها ثم يتم سكب سائل داخل كل إناء بارتفاعات مختلفة ثم تتم إزالة الحواجز وحينها يبدأ السائل بالتحرك بين الأواني المستطرقة حتى يتساوى ارتفاع السائل في داخل كل الأواني باختلاف أشكالها وأحجامها وقياس أقطارها.

ما علاقة هذه التجربة بالتركيبة السكانية في الكويت؟

تأشيرة الدخول بين البلدان (الڤيزا) في وقتنا الحاضر هي الحاجز أمام من يرغب من ملايين البشر في التنقل بين الدول للعمل أو للدراسة أو السياحة بمختلف أنواعها الترفيهية والدينية والعلاجية، أو للهجرة الدائمة.

في الكويت لا توجد تأشيرات دخول للمهاجرين، إنما فقط للإقامة المؤقتة ولهذا السبب تم تغيير اسم الإدارة العامة لشؤون الهجرة إلى الإدارة العامة لشؤون الإقامة والتابعة لقطاع الجنسية والجوازات في وزارة الداخلية.

وبسبب طبيعة الاقتصاد في الكويت فإن أغلب تأشيرات دخول الكويت هي تأشيرات عمل وتأشيرات التحاق بعائل.

أيضا ما علاقة ما سبق بتجربة الأواني المستطرقة؟!

العلاقة هي بكون المجتمع الكويتي يمثل إحدى هذه الأواني، لها شكل مختلف عن غيرها من الدول، فالكويت عربية لغتها الرسمية اللغة العربية، ديانة غالبية مواطنيها الإسلام، وهي جزء من مجتمعات شبه الجزيرة العربية، لمجتمعها أعراف وتقاليد تشكلت على مر الزمن.

تميز المجتمع الكويتي سابقا بالتنظيم، والعمل، والإنتاج، والتكافل، والانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى بفعل كثرة الأسفار والاختلاط مع وجود التحفظ الذي تدعمه التقاليد العربية وتعاليم الإسلام، وذلك حتى ما قبل تصدير أول شحنة نفط عام 1946، أما بعد تصدير النفط، فقد تغير هيكل الاقتصاد في الكويت، وتم توزيع الثروة على المواطنين من خلال تثمين منازلهم وأيضا التوظيف الحكومي لاحقا، وأصبحت الكويت دولة ريعية.

والريع المتحصل من النفط نعمة كبيرة حبانا الله بها، لكن يستلزم منا كشعب وحكومة الحذر من الركون إلى مورد أحادي وما يسببه من اختلالات اقتصادية.

تاليا، أصبح سوق العمل الكويتي جاذبا للعمالة الوافدة بمختلف تخصصاتها الماهرة منها وغير الماهرة، شيئا فشيئا تغير الوضع الديموغرافي للمجتمع الكويتي، فمن مجتمع متجانس يتوافد عليه المهاجرون بطريقة طبيعية وينسجمون فيه مع المواطنين كما كان سائدا في الأزمنة الغابرة من تنقل للأفراد والمجاميع بين الدول بدون حدود ولا تأشيرات، من طاب له المقام استقر ومن لم يطب له خرج لمكان آخر وكل له مقصد، إلى مجتمع تكونت فيه مجاميع وافدة كبيرة العدد نسبتها 70٪ من مجموع السكان وفي وقت زمني قصير، غير متجانسة فيما بينها، متنوعة المشارب والتعليم والديانات والأعمار ومن بيئات مختلفة أيضا فمنها بيئات زراعية وأخرى ساحلية وأخرى جبلية وصحراوية، يشكل الرجال أكثر من ثلثي الوافدين (69٪ ذكور و31٪ إناث) يعني خلق مجتمع عزاب تتنوع جنسياتهم حتى تصل إلى أكثر من 100جنسية.

ومع هذا العدد الكبير أصبحت نسبة المواطنين تقارب30٪ من إجمالي عدد السكان! إذن 70٪ تأثيرها أكبر من 30٪ في حال حصول تمازج لهذه المكونات مع مرور الزمن.

وهذا التمازج (إزالة الحواجز كما في التجربة) سيقوم بتسوية الفروقات حتى تتجانس! وتصبح جميعها في المستوى نفسه.

إذن، فالمصلحة تحتم إعطاء تأشيرات دخول الكويت لمن هم أفضل في التعليم والخبرة وحسني السيرة والسلوك، لأن الاندماج أو التمازج سيرفع من مستوى المجتمع ككل.

أما ما هو حاصل الآن فإن عددا كبيرا من الوافدين هم أميون وبدون مؤهلات!

وعدد كبير منهم مناط به إدارة منشآت حديثة وصيانتها وهم ينحدرون من دول متخلفة في مؤشرات التعليم أو من الطبقة التي لم تنل حظها من التعليم حتى لو كانوا من مواطني دولة نووية!

نحتاج إلى تحليل دقيق لتركيبة العمالة الوافدة في الكويت بما يخدم الكفاءة في توزيعهم على مختلف القطاعات.

لكن هل من الطبيعي لمجتمع مكون من مليون ونصف مليون نسمة أن يحتاج إلى 3 ملايين شخص للمساعدة في تشغيل منشآته؟!

أيضا المسألة تحتاج تحليلا دقيقا لديموغرافية المجتمع المحلي كذلك ومن ثم تحديد احتياجاته الفعلية من قوة عمل وافدة كعدد وكمؤهلات علمية وعملية.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية والإدارة المركزية للإحصاء توفران البيانات (DATA)، لكنها أي البيانات تحتاج إلى تحليل، وهذا مناط بالمجلس الأعلى للتخطيط ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وأيضا وزارة الداخلية.

أما تحويل الكويت لحاضنة بشرية فقد أدى وسيؤدي إلى مشاكل عديدة وخطيرة أهمها:

أـ اختلالات في هيكل سوق العمل، حيث تتركز قوة العمل الكويتية في القطاع الحكومي، وتشكل فقط 4٪ من العاملين في القطاع الخاص!

أحد أسبابه هو زيادة عرض العمل (الوافد) مقابل الطلب ما أدى إلى انخفاض الأجر وبالتالي ارتفاع الحاجز أمام دخول المواطن لسوق العمل في القطاع الخاص.

بـ انخفاض مؤهلات العمالة الوافدة يجر الكويت إلى نمو متواضع المستوى، نمو لن يصل لمستوى التنمية بما يناسب وضع الكويت المادي وانفتاحها على العالم المتقدم أو يناسب المستوى العلمي للمواطنين (الأمية شبه منعدمة بين المواطنين).

ومثال على ذلك عمالة قطاع التشييد، والأخطاء الكثيرة جدا وبعضها جسيمة لضعف إلمامها بالمعايير والكودات!

وعدم احترافية هذه العمالة، بل كما هو ملاحظ انهم يبدأون تعلم الحرفة بالكويت!! (وهذا يجرنا لضرورة وجود تصنيفات مهنية مرتبطة بمعايير دقيقة تعكس مدى احترافية الشخص).

جـ احتكار قطاعات اقتصادية عديدة من قبل جنسيات محددة لا يسمح بدخول المواطن فيها ليس بقوة القانون طبعا لكن بقوة الواقع والسيطرة الفعلية والتمكين الحاصل لهذه الجنسيات.

دـ انعدام التجانس بين السكان وظهور التململ من المواطنين تجاه الوافدين والتمييز ضدهم، فكما هو معروف إنه كلما زاد عدد جالية ما زاد التمييز ضدها! وما يتبع ذلك من مخالفات جسيمة وانتهاكات ضد الوافدين، قد تحدث وبالإمكان تفاديها.

هـ ـ الإضرار بالاقتصاد المحلي عندما يتم الاستثمار المادي في المورد البشري الكويتي ولا يتم تمكينه من العمل في القطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا واضح بوجود بطالة مقنعة في القطاع الحكومي!

السؤال المهم هنا هو كيف يتم تحديد العدد الملائم للوافدين؟ علما ان الجوانب الإنسانية تقتضي مساعدة إخواننا المحتاجين من خلال القروض والهبات المالية والعينية للدول الشقيقة والصديقة وهو دأب شعب وحكومة الكويت وعلى رأسهم أميرها قائد الإنسانية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

أذن المساعدات تكون للمحتاج وهو في وطنه وبين أهله.

ولا نستطيع فهم أي رأي يرى أن المساعدات تكون بجلب عمالة بأعداد كبيرة لا يحتاجها المجتمع، وتتسبب في تراجع التنمية، وتقلل فرص عمل المواطنين، وتسبب الزحام وتؤدي إلى حنق وتوتر وضغط على البيئة التحتية والمرافق العامة!!

الأجوبة المتعلقة بعدد الوافدين ومؤهلاتهم ينبغي تحليلها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. فإما ان نستمر بالوضع الحالي وننزل جميعا لمستوى حضاري منخفض، أو وضع الشروط للقادم بحيث نرتفع جميعا لأعلى مستوى وصلت له البشرية في العلم والتكنولوجيا والقانون والتحضر بشكل عام.

ولتستمر الكويت بلد الإنسانية وبلاد العرب.